آفاق اقتصادية
Āfāqiqtiṣādiyyat
مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

المجلد (11)، العدد (2)، ديسمبر 2025م.

توظيف مناهج وأساليب الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية (آفاق وتحديات)

د. طه محمد والي
t.wali@asmarya.edu.ly
كلية الاقتصاد والعلو م السياسية/ الجامعة الأسمرية

المؤلفون Authors

إقتبس هذه المقالة (APA):
والي، طه محمد. (2025). *توظيف مناهج وأساليب الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية (آفاق وتحديات)*. مجلة آفاق اقتصادية. 11[2] 51-81.

Cite This Article:

توظيف مناهج وأساليب الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية (آفاق وتحديات)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات ومناهج الدراسات المستقبلية، مع توضيح كيف التي يمكن الاستفادة منها في العلوم السياسية وفق رؤية مستقبلية لعلم السياسة. وهي بذلك تحاول الإجابة على السؤال الرئيسي الذي مفاده: ما هي العلاقة بين الدراسات المستقبلية وعلم السياسة، وما هي الأدوات التي يمكن توظيفها في التحليل السياسي؟

تعتمد الدراسة على المنهج المستقبلي، وتستخدم مقاربات متعددة لدعم تحليل الظواهر السياسية، مثل السيناريوهات، طريقة دلفي، التنبؤ. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها: أن الدراسات المستقبلية تحولت من مجرد فلسفة إلى علم مستقل له أساليبه ومنهجياته وتقنياته الخاص، وأُنشئت له العديد من الهيئات والمؤسسات والمجالس والمنتديات المستقبلية في مختلف بلدان العالم؛ كما تكمن قوة الدراسات المستقبلية في قدرتها على دمج الأساليب الكمية والكيفية لتقديم رؤى استباقية. وأن هناك اهتمام متزايد بتوظيف هذا العلم في مجال العلوم السياسية لتقديم تنبؤ سياسي متقدم يمكن صناع القرار والباحثين من التعامل مع القضايا السياسية وتوقع مساراتها.

وبناء على هذه النتائج تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات منها: ضرورة بناء أساس نظري قوي للدراسات المستقبلية في العالم العربي، يراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية دون الانعزال عن المناهج العالمية. وإدماج الدراسات المستقبلية بشكل منهجي في عمليات صنع السياسات العامة، والاستثمار في أدوات التحليل الحديثة كالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. وتطوير المناهج الأكاديمية في الجامعات لتعزيز التفكير المستقبلي لدى الطلاب في تخصصات العلوم السياسية، وتشجيع التعاون بين الباحثين وصناع القرار والمؤسسات المدنية لتبادل الخبرات.

كلمات مفتاحية: مستقبل، سياسة، منهج، تحليل.

Employing Futures Studies Methods and Approaches in Political Science: Prospects and Challenges

Dr. Taha Muhammad Wali

t.wali@asmarya.edu.ly

Faculty of Economics / University of Alasmasrya

Abstract:

This study aims to identify the trends and methodologies of Futures Studies, clarifying how they can be utilized in Political Science from a forward-looking perspective for the discipline. Accordingly, it seeks to answer the main question: What is the relationship between Futures Studies and Political Science, and what tools can be employed in political analysis?

The study relies on the futures research methodology and employs multiple approaches to support the analysis of political phenomena, such as scenarios, the Delphi method, and forecasting. The study reached several key findings, most notably: that Futures Studies has evolved from mere philosophy into an independent science with its own specific techniques, methodologies, and tools, leading to the establishment of numerous futures bodies, institutions, councils, and forums worldwide. Furthermore, the strength of Futures Studies lies in its ability to integrate quantitative and qualitative methods to provide proactive insights. There is also growing interest in employing this science in the field of Political Science to provide advanced political forecasting, enabling decision-makers and researchers to address political issues and anticipate their trajectories.

Based on these findings, the study presents a set of recommendations, including: the necessity of building a strong theoretical foundation for Futures Studies in the Arab world that considers cultural and social specificities without isolating itself from global methodologies; the systematic integration of Futures Studies into public policy-making processes; investment in modern analysis tools such as Artificial Intelligence (AI) and Machine Learning (ML); the development of academic curricula in universities to enhance futures thinking among students in Political Science disciplines; and encouraging collaboration among researchers, decision-makers, and civil institutions to exchange expertise.

Keywords: Future, Politics, Methodology, Analysis.

1. المقدمة:

الدراسات المستقبلية ليست مجرد خيال، بل هي تصور علمي لواقع لم يتحقق بعد. تعتمد هذه الدراسات على فهم الماضي والحاضر لاستشراف المستقبل، باستخدام مناهج وأدوات متخصصة للتخطيط والتنبؤ بالأحداث. ظهرت أهميتها بشكل خاص خلال فترة الحرب الباردة في الخمسينيات من القرن الماضي لأغراض استراتيجية، ومنذ ذلك الحين، ترسخت كأداة أساسية في البحث العلمي لفهم الظواهر والمشكلات المعقدة التي تواجه الأنظمة السياسية والدولية. ومع ذلك، لا يزال توظيفها في علم السياسة يواجه تحديات، أبرزها كيفية تحويل التحليلات السياسية إلى رؤى مستقبلية تساعد في الاستعداد لما هو قادم وتحديد الأولويات.

2. إشكالية الدراسة:

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم بسبب التطورات التقنية، تبرز الحاجة لدى الدول وصناع القرار والباحثين لفهم المستقبل ومحددات التغيير. هذا الوضع يثير تساؤلات حول ما العلاقة بين علم المستقبل وعلم السياسة، وحول الأساليب المنهجية المستقبلية التي يمكن توظيفها في العلوم السياسية.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل يمكن اعتبار الدراسات المستقبلية علمًا قائمًا بذاته؟
- كيف يمكن تطبيق مناهج ومقاربات المستقبل في التحليل السياسي؟
- ما هي الاتجاهات الحديثة في علم السياسة التي يجب أن توليها الدراسات المستقبلية اهتمامًا خاصًا؟

3. فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضيتين أساسيتين:

- الأحداث المستقبلية هي نتاج قوى ديناميكية معقدة. ورغم أن التنبؤ بها قد يكون صعبًا لأنها قد تختلف عن الماضي، إلا أنه يمكن التعامل معها من خلال معلومات دقيقة وأساليب بحث علمية وموضوعية.

- علم السياسة ليس مجرد دراسة للماضي، بل هو علم ديناميكي يهدف إلى رصد الظواهر ووضع سيناريوهات للتحكم في مسارها. وبالتالي، فإن له علاقة مباشرة بالمستقبل، ويسعى دائمًا لتوجيه صناع القرار لاختيار أفضل البدائل.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ. رصد العلاقة بين المتغيرات الدولية والدراسات المستقبلية :فهم كيفية تأثير التغيرات في البيئة الدولية (مثل هيكل النظام الدولي) على اتجاهات ومناهج الدراسات المستقبلية.

ب. توضيح المناهج الحديثة :إظهار المناهج والأساليب الجديدة التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية، وتوظيفها في التحليل السياسي.

ج. بناء رؤية مستقبلية لعلم السياسة :رصد الاتجاهات الحديثة في علم السياسة واستخدامها لرسم صورة محتملة لمستقبل هذا العلم، الذي يعتمد على أدوات البحث المستقبلي.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين رئيسيين:

أ. **الأهمية العملية** :الدراسات المستقبلية ضرورية في عصرنا الحالي لأنها تساعد الدول على وضع خطط سليمة، وتحديد الأولويات، واكتشاف المشكلات قبل وقوعها، مما يمكّنها من الاستعداد لمواجهتها.

ب. **الأهمية العلمية** :توفر الدراسات المستقبلية قاعدة معرفية جديدة لعلم السياسة، تساعد في تحديد الخيارات السياسية ورسم السيناريوهات، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استباقية ومنظمة تخدم مصالح الدول.

6. مناهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المستقبلي لتطبيقه على مجالات العلوم السياسية. كما سيتم استخدام مقاربات وأساليب لدعم هذا المنهج، مثل: مدخل السيناريوهات، مدخل دلفي، ومدخل التنبؤ.

7. تقسيمات الدراسة:

تنقسم الدراسة الى ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: ماهية الدراسات المستقبلية:

يُعدّ علم المستقبل تخصصًا حديثًا نسبيًا. فرغم أن جذوره تعود إلى الحضارات القديمة، إلا أنه لم يأخذ طابعه المنهجي إلا في العصر الحديث. ومع تطوره، أصبح علمًا قائمًا بذاته له مفاهيمه وأدواته، مما جعله يلعب دورًا بارزًا في التخطيط واستشراف الأحداث المستقبلية والتنبؤ بها بدقة، وهو ما تعتمد عليه الدول والمؤسسات حاليًا.

المطلب الأول: نشأة الدراسات المستقبلية وتطورها:

يمكن تتبع الاهتمام بالمستقبل منذ العصور القديمة، حيث سعى الإنسان إلى فهم الكون والسيطرة عليه من خلال ممارسات مثل التنجيم والكهانة. وفي العصور الوسطى، استمر الملوك والأباطرة في الاعتماد على العرافين، بينما قدم الفلاسفة رؤى مستقبلية ذات طابع نظري (عامر، 2008، ص ص. 22-23).

تميزت هذه المرحلة التاريخية بكونها(الساعدي، 2011، ص ص. 30-31):

- غريزية: تعبر عن طموح الإنسان وأمله.
- غير ممنهجة: لم تكن هناك مناهج أو آليات محددة.
- تفاؤلية: تعتمد على الأساطير وفكرة "المدينة الفاضلة" (اليوتوبيا).
- فلسفية: ابتعد الفلاسفة عن الواقع والتطبيق العملي.

البداية العلمية للدراسات المستقبلية:

ظهرت أولى المحاولات العلمية في بداية القرن العشرين، حيث اقترح "س. كولم غلفيلين" مصطلح Mellontology عام 1920م. ثم جاء المؤرخ الألماني "أوسيب فلنختاهيم" في عام 1930م بمصطلح "علم المستقبل" (عبد الحي، 2002، ص. 14). كما يُعتبر "غاستون بيرجر" أول من استخدم كلمة "استشراف" للتعبير عن التخطيط للمستقبل (الساعدي، 2011، ص ص. 34-35).

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورًا حقيقيًا للمنهجية العلمية في دراسة المستقبل، مدفوعة بعوامل رئيسية: (عامر، 2008، ص. 22):

1. سرعة التغيرات المعاصرة.
2. حدة التنافس بين الدول.
3. الاعتماد المتزايد على العلم.

في هذه الفترة، أسست مؤسسة "راند" تقنية السيناريو، بينما عمل غاستون بيرجر على تحدي النظرة التشاؤمية وأسس "المركز الدولي للاستشراف" عام 1957م. وقد ركز على أهمية الربط بين

التطورات التكنولوجية وآثارها الاجتماعية، مما أحدث تحولًا كبيرًا في مناهج البحث (الساعدي، 2011، ص. 38).

شهدت فترة السبعينيات من القرن العشرين ذروة الحركة المستقبلية، حيث تبنت العديد من الدول والمراكز البحثية الدراسات المستقبلية في برامجها وتحليلاتها. وقد أثرت هذه الحركة بشكل كبير في رسم السياسات والاستراتيجيات المحلية والإقليمية والعالمية. حيث شهدت عام 1973م، أنشاء السويد سكرتارية للدراسات المستقبلية. وظهرت أعمال مؤثرة مثل تقرير "حدود النمو "عام 1971م وكتاب "ألفن توفلر" "الموجة الثالثة "الذي ركز على ثورة المعلومات.لتأكد هذه المرحلة، بأن هناك تحول في الاهتمام بالدراسات المستقبلية من مجرد فلسفة أو منهج إلى علم قائم بذاته له منطقه الخاص ومناهجه وتقنياته. ونتيجة لذلك، تم إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات والمجالس المستقبلية في مختلف أنحاء العالم، وبرزت مجموعات هامة مثل "المستقبليين في باريس" (زاهر، 2004، ص ص. 42: 44).

ومع نهاية القرن العشرين، أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى عالم يسوده عدم اليقين، مما عزز أهمية الدراسات المستقبلية. لقد تحولت من مجرد إسقاطات خطية للمستقبل إلى التأكيد على مفهوم "المستقبليات البديلة"، مما يعني أن المستقبل ليس حتميًا بل يمكن التأثير فيه وصناعته. ومع بداية الألفية الجديدة، ترافقت وتفاعلت عمليتان متزامنتان هما: (تقييم تاريخي للقرن الذي مضى واستشراف مستقبل للقرن المقبل)، ما أدى إلى ازدهار في البحوث المستقبلية (إسماعيل، 2007، ص. 79).

تطور الدراسات المستقبلية ومقوماتها الأساسية:

تطورت الدراسات المستقبلية من مجرد توقعات خطية تعتمد على الماضي إلى مقاربة أكثر تعقيدًا وديناميكية. يمكن تتبع هذا التطور عبر مراحل رئيسية (زاهر، 2004، ص ص. 54–55):

- المستقبليات البديلة :بدأت الدراسات المستقبلية تتحرر من الاعتماد الحتمي على الماضي، لتركز على فكرة المستقبليات البديلة .هذا المفهوم يؤكد أن المستقبل ليس مسارًا واحدًا محتومًا، بل هو نتاج خيارات متعددة يمكن ابتكارها أو التأثير فيها.

- التأثيرات المتقاطعة :تطورت الفكرة لتشمل مفهوم التأثيرات المتقاطعة للمستقبليات البديلة، حيث تتفاعل السيناريوهات المحتملة مع بعضها البعض في نموذج معقد يوجه عملية اتخاذ القرار.

- التحكم في المستقبل :يمثل هذا الطور محاولة للتحكم في المستقبل وصناعته. من خلاله، يتم ابتداع مستقبليات ممكنة وتحويلها إلى أخرى محتملة، ثم تطويرها إلى مستقبليات مرغوبة يمكن التخطيط لتحقيقها.

- الخيال والإبداع :ظهر اتجاه حديث يركز على عنصري الخيال والإبداع في تشكيل رؤى المستقبل، كرد فعل على الإحباطات في النماذج الاجتماعية التقليدية، ويُعد أسلوب الرؤية الاستراتيجية جزءًا من هذا الاتجاه.

المطلب الثاني: تعريف الدراسات المستقبلية، خصائصها، وأهدافها:

أولاً: التعريف وتعدد المفاهيم

يُعدّ علم المستقبل تخصصًا علميًا جديدًا يهدف إلى تكوين صورة مستقبلية متنوعة ومحتملة الحدوث، ويهتم في الوقت ذاته بدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذه الصورة. يهدف هذا العلم إلى رسم صورة تقريرية محتملة للمستقبل قدر المستطاع (عامر، 2008: 19).

شاع مصطلح "المستقبلية" في الغرب الرأسمالي وارتبط بالثورة العلمية والحداثة التكنولوجية. وقد قسّم المختصون هذه الدراسات إلى فئات رئيسية:

1. الحدسي :القائم على الخبرة.
2. الاستكشافي :استطلاع مستقبل علاقات قامت في الماضي عبر نموذج يصور العلاقات والتشابكات.
3. الاستهدافي :التدخل الواعي المباشر لتغيير المسارات المستقبلية في ضوء أهداف محددة.
4. الشمولي :التعبير الدقيق عن كل الظواهر والحركات دون إهمال الأسباب والمضاعفات الموضوعية. يؤكد الخبراء أن كل هذه المناهج تُستخدم مع بعضها بنسب متفاوتة حسب طبيعة الدراسة وأهدافها (فوزي، 2005: 166).

تُعرّف "الدراسات المستقبلية أو علم المستقبليات" بأنه "علم يختص بـ'المحتمل' و'الممكن' و'المُفَضَّل' من المستقبل"، مع الأخذ في الاعتبار عنصر "عدم التأكد" الذي يمثل مخاطرة علمية يجب تحديدها وتقليصها (عبده، 2009). تُعدّ الدراسات المستقبلية حقلًا من حقول المعرفة، وهي "ميدان نشاط يعمل على تحديد التغيرات المحتملة المستقبلية"، وليست مجرد تكهنات أو أحلام. بل هي منهج يسمح بدراسة التطورات المختلفة والمحتملة لوضع معين، وتُعنى بالقدرة على التحكم في المستقبل من خلال الاستعداد بمجموعة من المبادرات والخطط لمواجهة الاحتمالات المختلفة (حافظ، 2018: 22).

تؤكد الدراسات المستقبلية على ثلاثة مستويات من عوامل التطور:

1. تطور يسير بتأثير عوامل يمكن توقع نتائجها.
2. أحداث تنشأ نتيجة اقترانات مناسبة في ظروف غير مناسبة.
3. العبقرية والإرادة الإنسانية التي تشكل عاملًا مستقلًا يستطيع التأثير على مسيرة التطور (حافظ، 2018: 20-22).

مع تعقد النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، تبرز مجموعة من الاختلافات بين مصطلحات علم المستقبل ومفاهيم أخرى:

- التخطيط طويل المدى :تدخل واعٍ لإعادة صياغة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية عبر سياسات متكاملة.
- النبوءات :تُسند إلى فكرة أن المستقبل مُحدد مسبقًا.
- الإسقاط أو الإخفاء :يركز على المدى الزمني القصير لاستخلاص الاتجاهات الكمية من متابعة ماضي الظاهرة.
- استشراف المستقبل :اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ تنبؤات مشروطة عن مجتمع ما، ويعتمد على فهم الماضي والحاضر (جبار، 2009: 204-205).
- الاستراتيجية :عملية تخطيط تنتهي بوضع الخطة، وتختلف عن الدراسات المستقبلية في أنها تحدد هدفًا مسبقًا، بينما الدراسات المستقبلية ليست معنية بهدف محدد بقدر عنايتها بتحديد الاحتمالات المختلفة (حافظ، 2018: 29).
- التكهن :قول بأن شيئًا ما سيحدث في المستقبل دون الاعتماد على بيانات دقيقة، بينما الدراسات المستقبلية تحتمل احتمالات موضوعية وواقعية وعقلانية وتعتمد على معطيات الواقع (حافظ، 2018: 29-30).

أُطلقت أيضًا مصطلحات أخرى على الدراسات المستقبلية، مثل "البدائل المستقبلية" و"البصيرة المستقبلية" (الجميل، 2011: 30-31). ويُميّز بعض الدارسين ثلاثة مفاهيم أساسية:

1. التصور :عملية تكوين صورة متكاملة للأحداث المستقبلية تتأثر بالابتكار والخيال العلمي.
2. التوقع المحسوب :عملية تقوم على فهم وإدراك تطور الحدث من الحاضر إلى المستقبل بالاعتماد على معلومات متنوعة.
3. التنبؤ :عملية دراسة المستقبل التي تتضمن تكوين صورة مستقبلية محتملة ودراسة المتغيرات التي تؤدي إلى تحقيقها (عامر، 2008: 19).

نستنتج من هذه التعريفات أن الدراسات المستقبلية تعتمد على أسس منها أنها تتعامل مع المسائل النسبية وتحاول تحويلها إلى مسائل شبه يقينية، وتتعامل مع الاحتمال المدروس وليس العشوائي.

كما أنها لا تتخلى عن مفردتي الواقع والماضي لدورهما في مجال البحث المستقبلي، وتسعى لوصف المستقبل ورسمه بناءً على بيانات دقيقة وتقديرات علمية (الساعدي، 2011: 17).

ثانيًا: أسس وخصائص وأهداف الدراسات المستقبلية:

تركز الدراسات المستقبلية على دراسة الواقع الراهن وكيفية نشوئه وتطوره، وعلى دراسة البُنى والأنساق التي يتم من خلالها التغيير. وعليه، فإن الأحداث المستقبلية هي تغيرات تنتج عن تفاعل قوى ديناميكية مستمرة (الساعدي، 2011: 72-73).

تعتمد الدراسات المستقبلية على ركائز وعناصر أساسية في عملية التحليل:

- تحديد الهدف :توضيح القيم وتنمية الرؤى ووضع الأولويات.
- تحليل المستقبليات البديلة :العنصر التحليلي في التخطيط.
- التخطيط الاستراتيجي :التركيز على السياسات البديلة التي يمكن تبنيها.
- التقييم :تقييم البدائل المستقبلية قبل وأثناء وبعد حدوثها (عامر، 2008: 40-41).

أما الركائز الأساسية للدراسات المستقبلية فتتمثل في:

1. مبدأ الاستمرارية :توقع المستقبل امتدادًا للحاضر.
2. مبدأ التماثل :توقع تكرار بعض أنماط الحوادث.
3. مبدأ التراكم :تراكم نفس الأحكام على نفس الوقائع مع اختلاف الأشخاص (الساعدي، 2011: 739).

خصائص ومميزات الدراسات المستقبلية:

أهم خصائصها أنها تقوم دون أن يتعرف الباحث على كامل معالم الظاهرة أو المشكلة، ومن ثم ينحصر اهتمامه الأولي في استكشاف هذه الأبعاد. تتميز البحوث الاستطلاعية فيها بدرجة عالية من المرونة، وغالبًا ما يضطر الباحث إلى تعديل أهدافه وأولوياته كلما نجح في استكشاف جوانب جديدة (عبد الغفار، 2007: 259) .يستخدم الباحث في هذه الدراسات عدة وسائل للحصول على المعلومات، منها:

- وسائل جمع البيانات الميدانية كالاستبيان والمقابلة والملاحظة العلمية.
- مسح الأدبيات التي تناولت الموضوع للاستفادة منها.
- الاستفادة من ذوي الخبرة وعقد الحوارات والمناقشات معهم (عبد الغفار، 2007: 259-261).

أهداف الدراسات المستقبلية:

:تسعى الدراسات المستقبلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. مساعدة صانع القرار :على اتخاذ قرارات وسياسات رشيدة، وتوفير إطار زمني طويل المدى للعمل وفق نظرة بعيدة الأفق.
2. توفير القاعدة المعرفية :للقائمين على التخطيط والاستراتيجيات، حيث إن كل عمل تخطيطي يسبقه عمل استشرافي.
3. اكتشاف الأزمات :تقوم بوظيفة الإنذار والاستعداد المبكر للتنبؤ بالأزمات ومواجهتها أو الحيلولة دون وقوعها.
4. تحليل الأوضاع المستقبلية :البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة وتحليل محتواها وتقييم نتائجها، وذلك لأن تصورات الناس حول المستقبل تؤثر في قراراتهم بالحاضر (الساعدي، 2011: 26–27).

المبحث الثاني: الأسس النظرية للدراسات المستقبلية: المدارس والمنهجيات:

تُعَدّ الدراسات المستقبلية مجالًا بحثيًا حديثًا ومتشابكًا مع مختلف العلوم الإنسانية والتقنية، وقد تزايد الاهتمام بها مع تزايد تعقيد المشكلات العالمية والحاجة إلى فهم مسارات التطور المحتملة. يسعى هذا المبحث إلى استعراض الأسس النظرية للدراسات المستقبلية من خلال تحليل المدارس الفكرية والمنهجيات التي أسهمت في بناء هذا العلم، بهدف تقديم رؤية شاملة لهذه المدارس والمنهجيات، تساعد على فهم الأطر النظرية التي يمكن من خلالها إجراء دراسات مستقبلية ذات قيمة علمية وتطبيقية.

المطلب الأول: المدارس والطرق الفكرية للدراسات المستقبلية

نتيجة لاتساع مجال الدراسات المستقبلية، تعددت المدارس التي تناولتها، وأصبح لها أثر اجتماعي ودور فعال في تحليل الظواهر الاجتماعية. من أهم هذه المدارس:

أولًا–المدرسة الأمريكية: نشأ علم المستقبل في الولايات المتحدة محكومًا بالمنظومة البراغماتية، فكانت بدايته داخل المؤسسة العسكرية لتطوير الاستراتيجية والأسلحة. وقد تطور هذا المجال ليشمل اتجاهات عديدة، مثل اتجاه "ما بعد الصناعة" مع كتابات عالم الاجتماع دانيال بل الذي رأى أن التغيير يمكن التحكم فيه عن طريق التنبؤ والتخطيط، وركز على المشكلات العالمية التي تتجاوز حدود الدولة (زاهر، 2004: 72–74) .من أبرز رواد هذه المدرسة أيضًا ألفن توفلر الذي أكد على أهمية التوقع الصائب لإدارة عملية التغيير، وتنبأ بأن القوة المستقبلية ستكون للمعلومات لا للمال أو السلاح. كما برز فرانسيس فوكاياما في كتاباته حول "نهاية التاريخ"، وصموئيل

هنتنغتون الذي تنبأ بأن الصراع القادم سيكون صراع حضارات وثقافات (الساعدي، 2011: 40-55-52).

ثانيًا-المدرسة الفرنسية: يُعدّ غاستون بيرجر أول من أنشأ هذه المدرسة عام 1975م بتأسيسه "المركز الدولي للاستشراف". يؤكد بيرجر أن المستقبل ليس قدرًا، بل مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في الواقع. من روادها أيضًا جوڤينيل الذي اعتبر أن تحليل المستقبل يأتي من التأثير المحدود للماضي والحاضر وخيارات الحاضر (زاهر، 2004: 51). وقد اعتمد جوڤينيل في تحليله على ثلاثة جوانب:

- الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة :وتحديد كيفية رصدها.
- سرعة الاتجاهات :قياس كمية وسرعة التغير في الظاهرة خلال زمن معين.
- العلاقة بين الظواهر :إدراك التفاعل المتبادل بين الظواهر مهما بدت غير مترابطة (الساعدي، 2011: 39-40).

ثالثًا-المدرسة السوفيتية: تُجسد هذه المدرسة في الخطط الخمسية التي اعتمدها الزعيم السوفيتي لينين، والتي استمرت حتى عام 1991. كان الهدف من البناء المستقبلي هنا تقديم الخدمة العامة للشعب وتوفير فرص العمل، مما يختلف عن هدف السيطرة الذي اعتمدته الدول الرأسمالية. اتسمت هذه المدرسة بـ:

- التخصص :التركيز على موضوع معين، مثل أثر التحضر أو التكنولوجيا على الاستقرار السياسي.
- الربط بين نتائج الدراسات :وهو ما أدى إلى ظهور تقنية "دولاب المستقبليات" التي تربط بين الظاهرة وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة (الساعدي، 2011: 44-45).

رابعًا-المدرسة العربية: تتصف الجهود العربية في الدراسات المستقبلية بكونها عملًا مؤسسيًا تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني، وبأنها تفتقر إلى المتابعة والتراكم والاستمرار .كما أنها تعاني من ضعف الأساس النظري بسبب غلبة الموروث على قراءة المستقبل. من أبرز المحاولات الرائدة، الدراسة التي صدرت عام 1975 بعنوان "الوطن العربي عام 2000" بقيادة أنطوان زحلان، بهدف استطلاع التطور المرتقب والمحتمل للوطن العربي (منصور، 2013: 44-49).

خلاصة المدارس: تتميز المدرسة الأمريكية بكونها رائدة وبراغماتية، لكنها تفتقر إلى الربط بين نتائج الدراسات. على النقيض، تتميز المدرسة السوفيتية بالتخطيط المركزي الشمولي والربط بين القطاعات، لكنها قد تفتقر إلى المرونة. أما المدرسة الفرنسية فتعتبر المستقبل مساحة للحرية والإرادة، وتؤكد على دور الإرادة الإنسانية في تشكيله. وتظهر المدرسة العربية وعيًا بأهمية

التخطيط للمستقبل، لكنها لا تزال في مراحل مبكرة وتواجه تحديات في بناء أساس نظري ومؤسسي قوي ومستمر.

أساليب وطرق الدراسات المستقبلية:

إلى جانب المدارس الفكرية، تعتمد الدراسات المستقبلية على أساليب وطرق متعددة للتحليل:

أساليب التحليل:

- المستقبل تصور من الماضي :يركز على دراسة ما هو كائن لإحداث صورة مستقبلية مشابهة. يعتمد على أسلوب الاستقراء الذي يفترض استمرار الاتجاهات الماضية في المستقبل.
- المستقبل كامتداد طبيعي للماضي :يقدم صورة مستقبلية كامتداد تدريجي للتطور التقليدي للأحداث أو التغيير الجذري أو التغيير المفاجئ، وفق إيقاع بطيء وتدريجي.
- المستقبل كصورة متغير واحد :يركز على دراسة صورة مستقبلية مرغوب فيها، ثم يحلل العوامل والمتغيرات لتحقيق هذا الهدف الوحيد.

أساليب أخرى استخدمت في الدراسات المستقبلية:

- أسلوب دلفي :يعتمد على عرض الاحتمالات لتطور ظاهرة معينة عبر الاستبيان، ثم الاستبعاد التدريجي لبعض الاحتمالات حتى تستقر عند احتمال معين. قد يتطلب وقتًا أطول من الأساليب الأخرى.
- أسلوب دولاب المستقبل :يتمركز على اختيار واقعة (الظاهرة) معينة، ثم رصد سلسلة من الترابط بين هذه الواقعة وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة، ليكون لدينا نتائج مختلفة وغير مترابطة.
- أسلوب السلاسل الزمنية :يعتمد على مشاهدات إحصائية لوصف ظاهرة مع مرور الزمن، ويفترض استمرار الاتجاهات العامة في المستقبل. فهي تعتمد على فهم الماضي والحاضر، والقدرة على تصور الاحتمالات المختلفة للمستقبل والاستشراف، واعتماد الخطوة "العشوائية" التي تفترض قيمة متغير في مدة زمنية ما، (هي القيمة التي تحققت في مدة سابقة)، و(العشوائية هي التي يصعب توقعها أو تنميطها في إطار زمني).
- أسلوب المباراة أو المحاكاة :يقوم على إشراك لاعبين ليقوموا بأدوار ويتخذون قرارات ويستجيبون لقرارات غيرهم، وتُستخرج الصورة المستقبلية باستخدام نماذج رياضية. من مآخذه أنه يفترض عقلانية الأطراف، مما يجعله قاصرًا عن التعامل مع الظواهر الاجتماعية المعقدة (حافظ، 2018: 143-144).

طرق التحليل:

1. الطرق الاستكشافية :تنطلق من الموقف الراهن وتاريخه لتسقطه على المستقبل، مما ينتج سيناريوهات اتجاهية هي امتداد للماضي، أو على جوانب معيارية استهدافية تبدأ ببعض المواقف والأهداف المستقبلية المرغوبة أو المسلم بها، ويرجع إلى الخلف ليحرك مسالك ملائمة للانتقال من الحاضر إلى المستقبل المأمول (زاهر، 2004: 53).
2. الطرق المعيارية: فيه يتخطى الباحث المستقبل المتوقع والممكن إلى رسم صورة المستقبل المرغوب في تحقيقه، الذي يستقرئ الآثار المستقبلية للتغيرات المرغوبة التي يمكن إحداثها في مختلف مراحل التاريخ المختلف للواقع الذي يدرسه (عامر، 2008: 77).
3. الطرق التفسيرية :تستند على مجموعة من العوامل التي تؤثر في التغير والتفاعلات بينها، ولا تلتزم بكون المستقبل امتدادًا للماضي. من أشهرها أساليب الارتباط التي تستفيد من الارتباطات المشاهدة بين موضوع التنبؤ وبعض العوامل (زاهر، 2006: 91).
4. الطريقة الوصفية :تعرض توقعات مستقبلية عالية الاحتمالات بالاعتماد على ملاحظة تطور الأحداث التاريخية، وتفترض ثبات المستقبل وقدرة عالية على التنبؤ، فالوصف هنا معتمد على منهجية كمية في الأساس تقيس فترة زمنية قصيرة (جميل، 2011: 48).
5. الطريقة الافتراضية :تعتمد على افتراض المستقبل وخلق أحداثه بما يلائم الأهداف والطموحات المراد تحقيقها، وتخلق مسارًا افتراضيًا يبدأ من الحاضر وينتهي بالأهداف المرجوة (محمد، 2009: 356).
6. طرق تتبع الظواهر وتحليل المضمون :يقصد بطريقة تتبع الظواهر استخدام طائفة متنوعة من مصادر المعلومات في التعرف على الاتجاهات العامة لمتغيرات معينة، مع افتراض أن الاتجاهات العامة التي يتم الكشف عنها هي التي ستسود في المستقبل، بينما تركز الثانية على تحليل مضمون الرسائل الإعلامية والبحوث لتسجيل مدى تكرار قيم وتوجهات معينة، وبناء استنتاجات مستقبلية على هذه التكرارات (العيساوي، 2000: 20).

المطلب الثاني: المناهج والمقاربات المستخدمة في الدراسات المستقبلية

ثمة مجموعة من الخصائص المنهجية أو المقاربات المرغوب توافرها في الدراسات المستقبلية الجيدة، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي (العيساوي، 2000: 19):

1. الشمول والنظرة الكلية للأمور :تتطلب الدراسات المستقبلية تفاعلاً بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، للوصول إلى رؤية شاملة.

2. مراعاة التعقيد :الابتعاد عن التبسيط المفرط للظواهر المدروسة، والتعمق في فهم العلاقات والتشابكات التي تزخر بها الواقع.
3. القراءة الجيدة للماضي والحاضر :التعرف على الاتجاهات العامة السائدة والاتجاهات البازغة والمضادة، واستخلاص الدروس من تجارب الآخرين.
4. المزج بين الأساليب الكيفية والكمية :يتيح هذا الدمج تجاوز قصور النظريات والنماذج الكمية، واستخدام الأساليب الكيفية لمحاكاة الواقع بتفاصيله المعقدة.
5. الحيادية والعلمية :تحليل البدائل المختلفة بشكل محايد دون استبعاد أي منها بناءً على تفضيلات شخصية.
6. العمل الجماعي والإبداع :إنجاز الدراسة المستقبلية من خلال فريق عمل متكامل ومتعاون للوصول إلى حلول جديدة.
7. التعلم الذاتي والتصحيح المتتابع :عملية متعددة المراحل يتم فيها إنضاج التحليلات وتعميق الفهم من خلال دورات متتابعة من النقد الذاتي.

من أهم المناهج استخدامًا في الدراسات المستقبلية، هي:

أولاً: السيناريوهات

تُعدّ السيناريوهات من أبرز الأساليب الكيفية في الدراسات المستقبلية، حيث تُعتبر دراسة "هيرمان كان" و"أنتوني وينير" (العام 2000) الصادرة عام 1967م نموذجًا بارزًا لها. ويُقصد بالسيناريو "تركيب مجموعة من المشاهد وفق منطق محدد يعتمد فيه على التحليل التاريخي البنائي الذي يهتم باستخلاص اتجاهات التطور وعواملها عبر مراحل أو حقب ونقاط زمنية للبحث". (عامر، 2008: 86). كما يُقصد به أيضا "وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقًا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض" (العيساوي، 2000: 20).

يسير أسلوب السيناريو وفق عدد من الخطوات، أهمها (عامر، 2008: 86-87):

1. تحديد الهدف :سواء كان الهدف علميًا، تطبيقيًا، أو لاتخاذ قرارات معينة.
2. الحالة الأولى للنسق :وهي حالة مرجعية افتراضية يتم فيها إجراء دراسات تحليلية لمكونات النسق وديناميكياته.
3. الحالات الافتراضية أو المحتملة :تشمل الحالات شبه النهائية والحالات الانتقالية التي توصل إليها.

4. التصورات والتخيلات المنطقية :افتراض سيناريوهات مقصودة ومضادة وما ينتج عن التأليف بينها.
5. المسارات :تمثل الاختبارات المختلفة للانتقال من الحالة الأولى إلى الحالات الافتراضية، مع التركيز على شروط الحركة.

عمومًا، إن السيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل، وتقدم عرضًا للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني، مع بيان نتائجها المتوقعة السلبية والإيجابية. وقد ينطوي تحليل السيناريوهات على توصيات ضمنية أو صريحة حول ما ينبغي عمله، ولكن ذلك يتوقف –كما سبق بيانه–على التوجه الذي يأخذ به واضعو السيناريوهات، أي ما إذا كان توجهًا استطلاعيًا أم توجهًا استهدافيًا (العيساوي، 2000: 20).

ثانيًا: تحليل آراء ذوي الشأن والخبرة:

يستخدم هذا المنهج استطلاع آراء وتوقعات عينة من الأفراد، ومن أبرزها: –المسوح التي يتم فيها استطلاع رأي أو توقعات عينة من الأفراد، سواء من خلال استبيان يُرسل بالبريد أو يتم تعبئته عن طريق المقابلة الشخصية أو الاتصال التليفوني، ومنها طريقة ندوة الخبراء وطريقة الاستثارة الفكرية أو القدح الذهني، وطريقة دلفي التي يتم فيها استطلاع الآراء والتحاور بشأنها مرة واحدة –كندوة الخبراء والاستثارة الفكرية–أو عدة مرات (العيساوي، 2000: 20). فهذه الطريقة الأخيرة من أشهر النماذج الكيفية التي تعتمد على الاستشارة الذهنية لعدد من الخبراء في مجالات محددة. يتم التفاعل بينهم بطريقة غير مباشرة عبر جولات، وتتلخص خطواته في (عامر، 2008: 87–88):

1. تحديد أبعاد الموضوع وصياغة الأسئلة.
2. طلب الإجابة من كل خبير على حدة.
3. استخلاص آراء الخبراء وإعادة طرحها عليهم لإجراء التعديلات اللازمة.
4. تكرار العملية في جولات أخرى حتى يتم التوصل إلى صورة مستقبلية بناءً على إجماع الخبراء.

ثالثًا: التنبؤ من خلال التناظر والإسقاط بالقرينة

فالدراسة التنبؤية تبدأ بتعيين محطة من أحداث المستقبل وترسم مسارًا مستقبليًا ما بين الحاضر والمعلوم وتلك الأحداث المستقبلية في خطوات وتصورات الأحداث (محمد، 2009: 355).

بالتالي، تقوم هذه الطريقة على أساليب (العيساوي، 2000: 19):

- التناظر أو المشابهة :استخراج جوانب من الصور المستقبلية بالاستناد إلى أحداث أو سوابق تاريخية معينة.
- الإسقاط بالقرينة :افتراض وجود ارتباط زمني بين حدثين، بحيث يمكن التنبؤ بالحدث اللاحق استنادًا إلى الحدث السابق. على سبيل المثال، سياسات التقشف قد تؤدي إلى احتقان شعبي واضطرابات.

كما يضم هذا المنهج أسلوب الإسقاط باستخدام نموذج القياس الذي يضم عددًا من العلاقات (عامر، 2008: 80):

- تعريفي :يعبر عن علاقات توازنية بين المتغيرات.
- سلوكي :يعكس السلوك المتوقع بين المدخلات والمخرجات.
- فني :يعكس العلاقة بين المدخلات والمخرجات المختلفة والمتوقعة في نظام ما (عامر، 2008: 80).

رابعا–نظرية الموجات الطويلة والأزمات المبشرة بالأمل:

تقوم هذه النظرية على دور الفاعلين في الأزمات التي تواجه النظم، حيث تؤمن بوجود قوى للتغيير في مواجهة قوى القصور الذاتي. ترى أن التغيير قد يكون غير قابل للتطبيق في ظل المقاومة، وأن سلوك القصور الذاتي يمكن أن يتحول إلى عقبة إذا لم يتم الإعداد للتغيير بشكل جيد. يقول أحد روادها "ميشيل جوديت": "يمكن الحديث عن مقاومة التغيير أو قل التغيير غير القابل للتطبيق، وفي ظل هذه المقاومة يتميز سلوك القصور الذاتي بتعميق التكيف والتطور، بل إنه يمكن أن يتحول إلى عقبة لو لم يتم الإعداد لهذا التغيير بصورة جيدة. وفي حالة الموجات الطويلة، فإنها تكون تنظيمية اجتماعية أكثر منها تكنولوجية، بمعنى أنها مرتبطة بإيقاع الحياة غير المنتظم بالنسبة للناس والمجتمعات، على أنه على عكس ما يحدث للناس فلا يوجد اطراد في المجتمع (زاهر، 2006: 74).

يتضح مما سبق بأن المناهج المستقبلية تتميز بالشمولية والمرونة، حيث تمزج بين الأساليب الكمية والكيفية لتقديم رؤية متكاملة. لكنها تواجه تحديات، أبرزها صعوبة التطبيق لتعقيدها، والاعتماد على افتراضات قد لا تصمد أمام المتغيرات المفاجئة، والفجوة بين النظرية والتطبيق، خاصة في السياقات التي تفتقر للدعم المؤسسي. في المجمل، تكمن قوة هذا المجال في قدرته على دمج الأساليب المختلفة لتقديم رؤى استباقية تساعد صانعي القرار على فهم المستقبل المحتمل واتخاذ القرارات الأفضل.

المبحث الثالث: استخدام الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية

تُعدّ علم السياسة علمًا متحركًا يهتم برصد الظواهر السياسية وتقديم سيناريوهات مناسبة لها، وتوفير الأدوات التي تتحكم فيها. وتتميز قضايا السياسة المعاصرة بالتغير المفاجئ، مما يجعل الدراسات المستقبلية مكونًا أساسيًا من اهتمامات علم السياسة، حيث تستعير مناهجها من علوم أخرى (ميلاد، 2009: 159).

المطلب الأول: توظيف الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية

تُقدم الدراسات المستقبلية آفاقًا إضافية للبحث والتحليل السياسي، وتشمل مناهج واقترابات وأساليب مثل التخمين السياسي والتنبؤ السياسي والنموذج التصوري طريقة ديلفي المعتمدة على آراء الخبراء في علم السياسة، وأيضا الاستشراف وإدارة التوقع وتحليل التدرج النسبي واستخدامات الذكاء الاصطناعي لتحليل الظواهر السياسية.

إن الطموح بامتلاك وعي متقدم للتنبؤ السياسي بالاستناد إلى النظر في أية ظاهرة اجتماعية من خلال سيرورة تطورها التي فيها بقايا من الماضي وأسسًا من الحاضر وبذورًا من المستقبل، وإسقاط ذلك على الظاهرة السياسية أو التطور أو الحدث السياسي لبلورة (مبادئ) توقع سياسي يمكننا من المقدرة على إدراك تكرار الظواهر في سيرورة الطبيعة والمجتمع. فالتوقع السياسي قوامه الحصول على معلومات عن الظاهرة، أي رسم صورة ذهنية عنها وعن سير عملها وتوجهاتها ونزعات مسيرها في مختلف مراحل المستقبل. بالتالي، فإن السعي لإيجاد تنبؤ سياسي متقدم ينبغي أن ينتظم في مستويين هما (جبار، 2009: 206–207):

- المستوى العمودي :يشمل رصد وتحليل الواقعة السياسية والعوامل المؤثرة فيها، مثل تغير هيكلية النظام الدولي.
- المستوى الأفقي :يعتمد على توظيف المعرفة من مختلف فروع العلوم الأخرى لخدمة التوقع السياسي.

إن التحليل هو الخطوة الأكثر أهمية في معرفة أي ظاهرة، بما في ذلك الظواهر السياسية، لأنه يجيب على سؤالي" :كيف؟ "و"لماذا؟". فهو عملية عقلية منظمة تتطلب جهدًا عميقًا، ويتجاوز مجرد الوصف أو التاريخ. يتطلب التحليل تفكيك الظاهرة وإعادة تركيبها (حافظ، 2018: 130–131):

- تفكيك الظاهرة :تقسيمها إلى مكوناتها الأساسية لفهمها بشكل دقيق.
- إعادة تركيب الظاهرة :تجميع الأجزاء مرة أخرى لفهمها ككل، وبيان العلاقات والروابط بين العوامل المختلفة.

- المبادئ الأساسية للتحليل :الرجوع إلى عوامل سياسية، اقتصادية، واجتماعية متعددة لفهم الظاهرة، مع مراعاة امتداداتها التاريخية وتفاعلاتها على المستويات المحلية، الإقليمية، والدولية. مثلا لفهم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في بلد ما، ينبغي معرفة العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية المؤثرة في تلك الظاهرة (حافظ، 2018: 130-134).

للاستفادة من النماذج العالمية في التحليل السياسي، يجب الاستناد إلى أسس مثل تحديد المتغيرات التي تؤثر في استقرار النظام الدولي، وتحديد آليات التكيف لمواجهة التغيرات المحتملة، وتحديد قدرة الدول على تعبئة مواردها، واعتبار التغير هو القاعدة (محمد، 2009: 355).

أبرز النماذج التطبيقية للدراسات المستقبلية في علم السياسة:

يمكن توظيف مناهج المستقبل في دراسة الظواهر السياسية من خلال عدة نماذج تطبيقية:

1. هو منهج علمي واسع الاستعمال في الدراسات المستقبلية، التي يقوم بها ويعتمد عليها الخبراء والباحثون وصناع القرار في دراساتهم وقراراتهم الاستراتيجية في المجال السياسي والدولي. ففي الميدان السياسي تسمح مثل هذه الدراسات بضبط وتحديد العلاقات السياسية المستحسن إنتاجها في ضوء التوقعات الجيوسياسية. ويستعمل التصور كمنهج علمي للدراسات في هذا الميدان، ويمكن استعمال هذا المنهج بطريقتين:

أ- الاستعمال التوقعي للتصور: يكون بدراسة عدة سيناريوهات بديلة واستكشاف نتائجها ثم اختيار السيناريو المؤدي لأفضل النتائج. هذا النوع من التصور ينطلق من المعطيات لتصور الأهداف ويسمح الاستعمال التوقعي للتصور لأصحاب القرار بالإجابة على تساؤلات: ماذا يحصل في حالة وقوع هذا السيناريو أو ذاك.

ب- الاستعمال التقريري للتصور: يكون بتحديد الهدف الذي نريد الوصول إليه عبر الدراسة، ثم إيجاد السيناريو الأحسن الذي يمكن انتهاجه لتحقيق الهدف المعين. هذا النوع من التصور ينطلق من الأهداف لتصور الوسائل ويستعمل للإجابة على تساؤلات: مثل ما هو السيناريو الواجب اتخاذه للوصول إلى هدف معين.

2. منهج دلفي في التحليل السياسي: يهدف إلى الكشف عن اتجاهات واختلافات أساسية في الظاهرة السياسية من خلال فرضيات يضعها الخبراء لتحليل ظاهرة سياسية. فهو لا يسعى للوصول إلى إجماع اثبات فرضية واحدة، بل إلى طرح عدة فرضيات بديلة وحلول لتدعيم معالجة سياسة ما. كما تُستخدم في صنع القرارات السياسية وتنسيق خطوط عريضة للأفكار مع الأخذ في الاعتبار التطورات المستقبلية (الساعدي، 2011: 186).

وتستند تقنية دلفي كما يرى هلمر إلى استخراج أقوى التوقعات المتضاربة حول موضوع ما، وتبيان كافة الدلائل التي تدعم كل توقع من هذه التوقعات؛ ويمكن تطوير تقنية دلفي باستخدام تقنيات مساعدة مثل (مبروك، 2014: 196):

أ- دولاب المستقبل لبيتر واجشال :تدرس هذه التقنية الظواهر في تداعياتها المختلفة، وتركز على النتائج غير المباشرة من خلال تتبع سلسلة الآثار المترتبة على الظاهرة، خلال وضع واقعة ما كمركز للدراسة، ثم القيام بذكر كل الآثار المباشرة المترتبة على هذه الظاهرة، ومن بعد تتبع الآثار المباشرة على كل من الآثار المباشرة الأولى، وهكذا نستمر في درجة الدولاب. مثال: تتبع آثار البطالة التي تؤدي إلى الفقر وعدم الاستقرار السياسي، مما قد يؤدي إلى اندلاع الثورات (مبروك، 2014: 194-195).

ب-تقنية التفتيت :تحدد نسبة احتمالات حدث معين بناءً على اجتماع عوامل غير مترابطة. مثال: و قمنا بدراسة احتمالات حدوث ثورة في بلد معين، فإننا نبدأ حسب نموذج نيكلسون بتحديد الأسباب التي تؤدي للثورة ثم نعود تاريخيًا إلى الثورات ونقوم بتعداد الأسباب لكل ثورة، فإذا وجدنا العامل (س)، موجود في 60% من الثورات فإن ذلك يعني أنه سيساهم بنسبة 60% في حدوث الثورة، ولكن لو وجدنا إلى جانب العامل س عاملًا آخر هو (ص) موجود بنسبة 40%، ثم لاحظنا في الظاهرة التي ندرسها أن العاملين س، ص موجودان، فإن ذلك يرفع نسبة الاحتمال إلى أكثر من 60% شريطة الأخذ في الاعتبار عدم الترابط بين المتغيرين (أي إحداهما). بذلك فتقنية التفتيت يمكن أن تسهل تقنية دلفي من ناحية محدودة وهي تحديد نسبة احتمالات الحدث بناء على اجتماع عوامل غير مترابطة يؤدي لارتفاع نسبة الاحتمال، وأيضًا تحديد كيفية زيادة متغير معين لأهمية متغير آخر أو التقليل من أهميته (مبروك، 2014: 196).

3. الاستشراف وإدارة التوقع في السياسات العامة :أسهم التطور في الدراسات المستقبلية في تمكين الخبراء الاستراتيجيون من التحسب بشكل كبير عند صياغة الاستراتيجية، إذ يُعدّ الاستشراف أحد الأدوات التي تمكن من رفع نسبة الشعور بالأزمات أو المواقف المفاجئة، حيث يساعد الاستشراف صانعي القرار في الدولة على رفع نسبة الشعور بالتهديدات الطارئة التي قد تؤثر على مسار تنفيذ السياسات العامة، إذ أن التفكير بالاحتمالات المستقبلية بطريقة منهجية قائمة على أساس الاستشراف وتحديد التوقعات وفق مناهج الدراسات المستقبلية والأطر النظرية للتغير تؤدي إلى أن يكون صانع القرار قادرًا على مواجهة التهديدات الناشئة بالشكل الذي يزيد من التحسب في جميع مراحل صياغة السياسة العامة. ووفقًا لذلك فإن من المتطلبات

الضرورية الخاصة في تأمين عنصر التعامل مع الاستشراف هو تكوين أركان المعادلة والتي يتطلب بناء افتراضاتها التوقع بحركة المعطيات التي تتكون على أساسها معادلة الاستشراف والحسابات المنطقية للاستراتيجية ذاتها. إن افتراضات بناء التوقع والاستشراف التي تبناها ماكندر في مجال الجيوبوليتيك تعزز من الفهم في هذا المجال، إذ يرى ماكندر أن التقسيم الأفقي للدول إلى طبقات وأيديولوجيات إلى جانب توازن القوى لا يمكن أن يؤمن الحرية في العالم، في حين أن التقسيم العمودي إلى مجموعات ودول عبر الإقليمية هو ما يساعد على ضمان الحرية. وهذا بالمقارنة مع ما يعتقده جون ميرشايمر "فالهيمنة الإقليمية تعزز من فرضيات استدامة الهيمنة الأمريكية عالميًا"(حميد، 2022: 51-53).

4. تقنية التنبؤ في تحليل السياسات العامة: يُعرف التنبؤ بأنه جمع الحقائق والمعلومات التي تكون لها مصداقية لتحديد المستقبل المحتمل الذي ستولده السياسات المقترحة، ويقوم على الفكرة السائدة هو أن الواقعة – أ – ستحدث في الزمن – ب – ولكن القدرة على إصدار مثل هذا الحكم مرهون بتوفير الظروف التمهيدية للتنبؤ (Initial Conditions) أي توفر قدر من كافة المعطيات التي تضع أساسًا للتنبؤ. وتساعدنا تقنية التنبؤ في تقديم التوصيات التي تناصر بدائل السياسة على بعضها البعض خلال مرحلة رسم وصنع السياسة، كما يساعدنا التنبؤ في تحليل الفاعلية بعد تنفيذ السياسات العامة، كما يوظفها صناع السياسة العامة لمعرفة ما سيقع من أضرار أو سلبيات عند تطبيقها؛ فبعد دراسة الآثار المترتبة على كل من هذه البدائل استنادًا إلى عدد من الفرضيات، يتم اختيار البديل الأفضل من وجهة نظر هيئة صنع القرار السياسي، وهكذا تكون القرارات السياسية في معظمها قرارات مبنية على شكل من التنبؤ(مبروك، 2014: 200).

5. تحليل التدرج السببي :تعتمد هذه التقنية على نظرية ما بعد البنيوية، حيث يكون "الخطاب" هو محور التركيز. تهدف إلى خلق فضاءات جديدة لمستقبليات بديلة من خلال توسيع دائرة البدائل. تعمل على تفكيك الظاهرة والربط بين الواقع والمنظومة المعرفية، ثم بناء التحليل والتنبؤ. حيث يرى ريتشارد سلوتر "أن الطريقة التي نؤطر بها مشكلة معينة تؤدي إلى تغير سياسات الحلول المقترحة من ناحية وتغيير الأشخاص الذين سيقومون بعملية التغيير من ناحية ثانية" (عبدالحي، 2007: 33-38).

6. التنبؤ بالأزمات السياسية الدولية وفق نظرية الموجات الطويلة :تُظهر هذه النظرية أن الظروف الداخلية والخارجية قد توجه التطور إلى اتجاهات غير متوقعة. فانهيار النظم الاشتراكية في أوروبا والاتحاد السوفيتي مثال جيد على ذلك، حيث لم يكن التطور الهادئ الذي صاحب

التوجه نحو الديمقراطية واقتصاد السوق متوقعًا، رغم أن عوامل انهيار الحكم الشيوعي كانت معروفة منذ فترة طويلة (زاهر، 2006: 74–76).

7. استخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات المستقبلية :تُعدّ تقنيات الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للباحثين وصناع القرار في التحليل السياسي. يمكنها معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات بسرعات فائقة، مما يساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وتحسين مشاركة المواطنين، ودراسة السياسات الوطنية والعلاقات الدولية (معمر، 2025: 149). كما يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا في المفاوضات الدولية عبر أنظمة دعم صنع القرار المحوسبة والتحليلات التنبؤية، مما يتيح اتخاذ قرارات أكثر استنارة .(Al Midfa, 2024) ويمكن استخدامه في التنبؤ بمشاريع القوانين والسياسات المحتملة من خلال تقنيات التعلم الآلي التي تُقيّم النصوص وتأخذ متغيرات أخرى في الحسبان (المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، 2025).

المطلب الثاني: الاتجاهات البحثية الحديثة في التحليل السياسي المستقبلي:

عند تأمل الأدبيات المعنية بمطالعة المستقبل يكشف لنا عن أن العالم يشهد تحولات أساسية وعميقة تنال كل مكوناته، والأرجح أنها تقود إلى انبعاث عصر جديد ومجتمع كوني جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة أو ما يسمى بالثورات الكبرى وفي مقدمتها الثورة الصناعية الرابعة والتكتلات الدولية الكبرى والتحولات إلى نظام السوق الدولي والنظام الدولي التي تتبع نظم التخطيط المركزي وأزمة الديمقراطية والصحوة الدينية وأخلاقية ثورة الفرد وتصاعد دور المرأة والمشكلات العالمية كالإرهاب والعنف والأسلحة النووية والبيئة والتدخل الإنساني والسيادة وأزمة انهيار الدولة والأمن السيبراني والهجرات البشرية الواسعة والتغير السكاني ونقص الطاقة والمياه والغذاء وإعادة الخرائط السياسية على أسس إثنية وعرقية وثقافية، وغيرها من القضايا العالمية.

فهذه الأحداث والتحولات التي يشهدها العالم تجعل من الضرورة إعادة التفكير في الاتجاهات النظرية في العلوم السياسية والبحث عن مناهج جديدة قادرة على تحليل تعقيدات ال تحولات الجديدة، وهنا نستشهد بحديث الدكتور محمد عبد السلام "مدير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" الذي يقدم تحليلًا نقديًا للاتجاهات والمناهج الرئيسية في العلوم السياسية، توصل من خلاله إلى عدة نقاط للتوازن، يتمثل أهمها في: "ضرورة إعادة النظر في أسس التفكير السائد والنظريات المسيطرة من خلال تطوير التفكير النقدي، وأهمية مراجعة فكرة الرشادة والعقلانية في السلوك السياسي للأفراد، وتوقع صعود اتجاهات غير متخيلة، والتسليم بأن العالم أصبح معقدًا لا

يمكن فهمه إلا من خلال مناهج ومفاهيم مركبة وأدوات تحليل غير تقليدية، وأخيرًا استيعاب ظهور مناهج تحليل منظمة تستهدف التعامل مع الظواهر غير المتوقعة والصدمات المفاجئة".

أبرز الاتجاهات البحثية في التحليل السياسي المستقبلي:

1. **الثورة في تكنولوجيا المعلومات** :تُعدّ هذه الثورة محورًا أساسيًا، حيث يعتمد الصراع القادم على امتلاك المعرفة والتحكم فيها، فالمعلومات لم تعد مجرد مصدر قوة سياسية واقتصادية، بل عاملًا جوهريًا في بناء المجتمع الديمقراطي وسوف يصبح التحكم في المعلومات هو مشكلة الغد في الصراع حول القوة، ويصبح من يسيطر على المعلومات أو على التقنية العالية مسيطرًا في أي مجالات أخرى بما فيها السياسية (ضياء، 2004: 322). ففي سياق الحوكمة العالمية للإنترنت ظهرت أسئلة متعلقة بمن هم اللاعبون المحتملون التأثير في تنميته المستقبلية وماذا تكون سياستها فيما يتعلق بالاتصال والتجارة والمحتوى والتمويل والأمن...؟ كما تشمل إدارة الإنترنت ما يقرب عن خمسين مشكلة في السياسة يمكن تصنيفها في خمس مجموعات رئيسية: البنية التحتية ووضع المعايير والجانب القانوني والاقتصادي والتنموي والاجتماعي والثقافي (البرزنجي، 2020: 56).

2. **الفاعلون الجدد في العلاقات الدولية** :لم يعد بالإمكان إدارة العالم كأجزاء متناثرة، بل كوحدة متكاملة. فمع تزايد تأثير الاقتصادات الناشئة كالصين والهند. هذه الظاهرة تُعيد تشكيل ديناميكيات القوة العالمية، حيث يبرز عدد السكان الشباب في الدول الصاعدة مقابل شيخوخة سكان القوى التقليدية ويقول مخططو السياسات المستقبلية في الاتحاد الأوروبي في تقرير (الاتجاهات العالمية حتى عام 2030: هل يستطيع الاتحاد الأوروبي مواجهة التحديات المقبلة؟) إن القوى القوية التي تحكم التحول العالمي بدأت في أوائل التسعينيات وهي تعيد تشكيل العالم بقوة وبسرعة أكثر من أي وقت مضى وأن العالم يصبح باطراد أكثر تعقيدًا وأكثر تحديًا وأكثر انعدامًا للأمان أيضًا. أما الأمريكيون فيقول تقرير (الاتجاهات العالمية 2030: عوالم بديلة) الذي نشره مجلس المخابرات الوطني الأمريكي "إن الدور الدولي للولايات المتحدة خلال 15 – 20 سنة القادمة في حالة عدم يقين كبيرة، وأنه لا مفر من مواجهة تحدٍّ لا مفر منه وهو التراجع النسبي للولايات المتحدة والغرب مقابل الدول الصاعدة الجديدة (الشهري، 2023).كما ظهر فاعلون جدد على الساحة الدولية مثل حكومات المقاطعات الداخلية، والمنظمات العالمية للمجتمع المدني، والشركات الدولية (البرزنجي، 2020: 60).

3. **أزمة الديمقراطية** :رغم انتشار الديمقراطية في أواخر القرن العشرين، برزت أزمة في الديمقراطيات الغربية نفسها بسبب تراجع المشاركة الشعبية وصعود الأحزاب الشعوبية واليمينية التي ترفض العولمة. هذا الأمر يطرح تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية، والبحث عن مفهوم "ما بعد الديمقراطية"، وعودة المنظور الطبقي لفهم ديناميات المجتمعات الغربية (زاهر، 2004: 323؛ صابر، 2019).

4. **الليبرالية الجديدة ومسار الصراع القادم** :بعد انهيار الاشتراكية، ظهر اتجاه جديد يرفض الصراع الأيديولوجي التقليدي. يرى "ألفن توفلر" أن العالم سينقسم إلى ثلاث حضارات مختلفة، والصدام بينها وارد. وهذا يتطلب إضافة مداخل جديدة للتحليل تعتمد على **الثقافة والهوية**، حيث إن الصراعات الحالية والمستقبلية قد تكون ذات طبيعة ثقافية وأثنية، حيث تركز الكثير من الأدبيات التي تتناول صعود اليمين المتطرف في الدول الغربية على العوامل الهوياتية مثل رفض الهجرة والتنوع الثقافي والاثني (الدسوقي، 1999: 121–122؛ صابر، 2019).

5. **الحركة النسوية الحديثة** :تُعدّ هذه الحركة مرحلة جديدة لتسييس القضايا الاجتماعية، وتوسيع نطاق اهتمامات السياسة لتشمل مطالب المجال الخاص. فقد دعت الحركة إلى مشاركة المرأة في العمل السياسي على المستوى القومي لمكافحة التمييز ضد النساء في السياسات والقرارات العامة، مع التأكيد على أهمية الانتباه إلى الفروق الثقافية والعرقية والدينية التي تقوم بين النساء في الديمقراطيات الليبرالية حتى لا تؤثر سلبًا على كفاءة وفاعلية نشاط المرأة في مجال العمل السياسي (محمد، 2004: 83–85).

6. **ثورة الألفية الثالثة في علم السياسة (بيريسترويكا السياسة)** :هي حركة إصلاح وتجديد أكاديمي في مجال البحث والتحليل العلمي للقضايا السياسية. تدعو إلى تعددية المناهج والمداخل بدلًا من هيمنة المنهج الأحادي. فمتغيرات مثل انحسار دور الدولة الوطنية، وانتشار ظواهر المجتمع المدني، وتداخل الاقتصاد والسياسة والمال، وتغير المناخ، وتفجير ظاهرة الهويات العرقية وتشابك الاقتصاد والسياسة والمال وأحادية النظام العالمي المرن، وتعثر عمليات الديمقراطية والتنمية في كثير من مناطق العالم، تستدعي إعادة صياغة علم السياسة بمنهجيات أكثر شمولية (ميلاد، 2009: 154–156).

7. **ترشيد عمليات صنع القرار** :تهدف الدراسات المستقبلية إلى ترشيد هذه العمليات من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الحلول للمشكلات.

كما تساعد في زيادة حرية الاختيار وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل، وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة للقرارات (منصور، 2013: 42).

8. **الأمن السيبراني والفجوة الرقمية** :يُعتبر هذا التحدي من أبرز وأخطر التحديات، فالاعتماد المتزايد على البنية التحتية الرقمية في الاتصالات والمفاوضات الحساسة يجعلها هدفًا رئيسيًا للتجسس والاختراق والتعطيل، فسرقة وثائق تفاوضية أو نشر معلومات مضللة يمكن أن ينسف عملية تفاوضية بأكملها. وهذا ما يجعل من مكافحة جرائم الإرهاب السيبراني والتهديدات الرقمية أولوية قصوى للأمن القومي: كما أن الدول لا تتساوى في قدراتها التكنولوجية والبشرية. فالدول التي تفتقر إلى البنية التحتية المتقدمة والكوادر المدربة على الدبلوماسية الرقمية تجد نفسها في وضع تفاوضي أضعف، مما قد يوسع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال: لذلك أصبح الفضاء الرقمي ساحة لحروب المعلومات، مما يتطلب من الدبلوماسيين مهارات جديدة للتحقق من المعلومات (لطفي، 2022: 8). ضف إلى ذلك مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة، سواء في استخدامه في التجسس واختراق سيادة الدول أو في التأثير في التوجهات العامة للمجتمعات بأساليب وطرق متخلفة، كما أن امتلاك التكنولوجيا القائمة على الذكاء الاصطناعي يعتبر وسيلة لممارسة الهيمنة والنفوذ على المستويات الاقتصادية والعسكرية والأمنية وهذا ما يؤدي لاحقًا إلى إعادة خلق توازنات جديدة على الساحة الدولية مع اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما أن استحواذ شركاتها العالمية على هذه التكنولوجيا قد يسبب في خلق منافسين في صناعة السياسات العامة وإمكانية تدخلها في الشؤون العامة التي تعتبر حكرًا على الحكومة (معمر، 2025: 150–151).

تقييم مناهج الدراسات المستقبلية وأساليبها.

رغم أن الاتجاه السائد بين الباحثين هو تطوير الدراسات المستقبلية وتقنياتها، ومع أن نتائج هذه الدراسات تشير إلى تحسن متواصل جعل الدول والمؤسسات العامة والخاصة تزداد عناية بها إلى حد أن أصبحت مساقًا منفصلًا في عدد متزايد من الجامعات، بل وفتح تخصصات منفصلة في هذا الموضوع، فإن هذه التقنيات والمناهج ما تزال تواجه بعض المشكلات التي يمكن تناولها في النقاط التالية (إلى جانب المشكلات المنهجية الخاصة ببعض التقنيات والتي تناولناها عند استعراض وشرح تلك التقنيات) (عبد الحي، 2007: 116–117):

- **محدودية الفائدة في المجتمعات غير المستقرة** :تتطلب الدراسات المستقبلية قدرًا من انتظام إيقاع الظاهرة المدروسة، مما يجعل المجتمعات الأكثر استقرارًا هي الأكثر استفادة.

- **صعوبة التنبؤ بالتغيرات المفاجئة** :لا تزال نتائج الدراسات المستقبلية متواضعة في التنبؤ بالمتغيرات المفاجئة، مثل التقلبات المالية الكبرى.

- **التحديات الإجرائية للمنهج التكاملي** :يتطلب المنهج التكاملي عددًا كبيرًا من الباحثين من تخصصات مختلفة، مما يسبب إرباكًا إجرائيًا لمنسق البحث (عبد الحي، 2007: 116-117).

- **هيمنة النظرة الغربية** :أدت هيمنة وجهة النظر الغربية إلى سيادة النمط الغربي في الدراسات المستقبلية، مما يُقلل من أهمية الرؤى الثقافية الأخرى.

- **ضعف الأساس النظري العربي** :يواجه التفكير المستقبلي في الثقافة العربية بيئة معادية تُعطّل المنطق، بالإضافة إلى ضعف الأساس النظري المستند إليه (العلي، 2025: 174-175).

الخـاتمة:

إن دراسة المستقبل، على الرغم من حداثتها، لها جذور في الماضي تمثلت في فلسفات وأفكار عشوائية وخيالية وغير منظمة. ولكن هذا لا يقلل من القيمة العلمية للدراسات المستقبلية التي ظهرت منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وبدأت تأخذ دورًا منهجيًا بالاعتماد على خطوات ودراسات تمكّن القائمين بها من الحصول على نتائج ملموسة.

مع تطورها وبروز أهميتها لدى الدول والمراكز البحثية نظرًا لتفاقم المشكلات العالمية وتعددها، تحوّل مسار الدراسات المستقبلية من مجرد قراءة للأحداث أو رسم للتصورات والتوقعات، إلى تصميم السيناريوهات المختلفة لمسار الأحداث التي تتضمن كافة الاحتمالات الممكنة، مع الأخذ في الاعتبار شتى العوامل المحيطة بكل مسار مستقبلي.

ينطلق علم المستقبليات من افتراض جوهري مفاده أن الإنسان صانع الحدث ويؤثر في الكون المحيط به تمامًا كما يتأثر به. إن الاعتماد على التاريخ كنموذج يمكن تكراره في المستقبل، بكونه حتميات تفسر الواقع بالعودة إلى فهم العوامل التي حكمت حركة التطور في مراحلها التي اكتملت بالفعل، ينقصه الكثير من الدقة. فقد تبرز في استخدامه لتحليل المستقبل في بعض الأحيان حالة تشابه أو تماثل في الظروف مع الماضي، دون أن يكرره بشكل كامل بالضرورة، وعادة ما يتم ذلك وفقًا لدورات تاريخية منتظمة ومتكررة. ولكن في حالات أخرى، ونظرًا لتسارع الأحداث ودخول متغيرات وآفاق جديدة، فإن العمليات التاريخية يمكن أن يكون لها منطقها المعاكس، مما يضعف

من تكرار حالات الماضي. وعلى هذا الأساس، يتم النظر إلى المستقبل على أنه متعدد وليس مفردًا، كما هو حال الماضي، من خلال فكرة تعدد الاحتمالات.

أما عن دور الدراسات المستقبلية في التحليل السياسي، ففي البداية يشكل علم السياسة علم الماضي والحاضر والمستقبل، ولا تستوي أوضاعه بالحكم عليه من خلال تبني منهج معين، فهو يرفض بطبيعته الديناميكية الانضواء تحت دوائر الانغلاق. من هذا المنطلق، فإن الأخذ بالمستقبل في التحليل السياسي برز لدى القادة وصناع القرار عندما أولوا الاهتمام بالدراسات المستقبلية من أجل الحصول على مشاهد وسيناريوهات تمكنهم من توقع ما سيحدث مستقبلًا. بالتالي، يمثل المستقبل دورًا فعالًا في التحليل السياسي وفي تطور مناهج التحليل السياسي.

النتائج:

1. تحول المفهوم إلى علم: لقد تحولت الدراسات المستقبلية من مجرد تأملات فلسفية إلى علم مستقل بذاته، له أدواته ومنهجياته وتقنياته الخاصة. هذا التطور المنهجي جعلها أداة قابلة للتطبيق في التحليل السياسي، مما أضفى طابعًا أكثر علمية على عملية التنبؤ بالظواهر السياسية
2. تعددية المداخل المعرفية: تتميز الدراسات المستقبلية بطابعها الشمولي الذي يسمح لها بدمج المساهمات الفلسفية والفنية والإبداعية مع الأساليب العلمية الكمية والكيفية. هذا التكامل يُعزز من قدرتها على فهم تعقيد الظواهر السياسية وتقديم رؤى أكثر عمقًا وشمولية.
3. أهمية متزايدة في السياسة: أصبح علم المستقبل ضروريًا لصناع القرار والخبراء السياسيين، خاصة في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة. فهو يساعد في تحليل الظواهر السياسية المعقدة، وتوقع مساراتها المحتملة، وتقديم سيناريوهات بديلة، مما يمكّن الحكومات من مواجهة الأزمات بشكل استباقي وفعّال.
4. هيمنة المنظور الغربي: لا تزال الافتراضات التي تقوم عليها الدراسات المستقبلية تتأثر بالمنظور الغربي، مما يؤدي إلى سيادة النمط الغربي على الصعيدين العلمي والأكاديمي، وغالبًا ما تُبنى هذه الافتراضات على أسس استراتيجية أو عقائدية بدلًا من أسس علمية بحتة.
5. تحديات منهجية مستمرة: على الرغم من مرور أكثر من خمسين عامًا على نشأتها كنشاط منظم، لا تزال الدراسات المستقبلية في طور التكوين. ويعود ذلك إلى إشكاليات نظرية ومنهجية، حيث إن المستقبل ليس له وجود كشيء مستقل، مما يجعل التحقق التجريبي من نتائجه أمرًا صعبًا أو شبه مستحيل.
6. دور التقنية والذكاء الاصطناعي :أحدث التطور التكنولوجي، وخاصة ظهور الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، ثورة في قدرة الدراسات المستقبلية على معالجة البيانات وتحليلها.

هذه التقنيات تُستخدم على نطاق واسع في التحليلات التنبؤية بمختلف مجالات العلوم السياسية، مثل العلاقات الدولية والسياسات الوطنية وتحليل الرأي العام، مما يُعزز من دقة الرؤى المستقبلية.

التوصيات:

1. بناءً على النتائج المذكورة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز دور الدراسات المستقبلية في سياقها العربي والدولي:
2. تطوير أساس نظري عربي: من الضروري بناء أساس نظري قوي للدراسات المستقبلية في العالم العربي، يراعي الخصوصية دمج الدراسات المستقبلية في صنع القرار: يجب على الحكومات وصناع القرار في الدول العربية إدماج الدراسات المستقبلية بشكل منهجي في عمليات صنع السياسات العامة. يمكن البدء بإنشاء وحدات استشراف استراتيجي داخل المؤسسات الحكومية الرئيسية.
3. الثقافية والاجتماعية دون الانعزال عن المناهج العالمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مراكز أبحاث متخصصة ودعم الباحثين العرب.
4. الاستثمار في التقنيات الحديثة: يتطلب التطور المتسارع في عالم السياسة استثمارًا كبيرًا في أدوات التحليل الحديثة، وخاصة تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. يجب تدريب الكوادر على كيفية استخدام هذه الأدوات في تحليل البيانات الضخمة وفهم التوجهات المستقبلية.
5. تعزيز التفكير النقدي في المؤسسات الأكاديمية: على الجامعات والمؤسسات التعليمية تعزيز منهجيات التفكير المستقبلي في تخصصات العلوم السياسية، من خلال تطوير المناهج وتقديم دورات متخصصة تركز على التفكير النقدي والإبداعي.
6. بناء شبكات معرفية متكاملة: يجب تشجيع التعاون بين الباحثين وصناع القرار والمؤسسات المدنية، لتكوين شبكات معرفية متكاملة تتبادل الخبرات والبيانات. هذا التكامل سيمكن من رصد الظواهر السياسية وتحليلها من زوايا متعددة ومتنوعة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الكتب

1. إسماعيل، سراج الدين، وآخرون. (2007). **ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح.** الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.

2. الساعدي، رحيم. (2011). **المستقبل مقدمة في علم الدراسات المستقبلية (الجزء الثاني).** بغداد: دار الكتب والوثائق.

3. العيساوي، إبراهيم. (2000). **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020.** القاهرة: معهد التخطيط القومي.

4. حافظ، عبد العظيم جبر. (2018). **استشراف المستقبل في النظم السياسية: دراسة نظرية ونماذج تطبيقية.** بغداد: دار الكتب والوثائق.

5. دسوقي، علي الدين هلال – محمد، محمود إسماعيل. (محرر). (1999). **اتجاهات حديثة في علم السياسة.** القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.

6. زاهر، ضياء الدين. (2004). **مقدمة في الدراسات المستقبلية.** القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

7. عبد الحي، وليد. (2002). **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية.** مطبعة الجامعة الأردنية: المركز العربي للدراسات السياسية.

8. عبد الحي، وليد. (2007). **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاته في العالم العربي.** أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

9. عامر، طارق. (2008). **أساليب الدراسات المستقبلية.** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر.

ثانيًا: الدوريات العلمية والمقالات

1. البرزنجي، دانا علي صالح. (مارس 2020). "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهياكل والممارسات الدبلوماسية". **المجلة السياسية والدولية،** مجلد 1، عدد 43.

2. العلي، عبدالله بن فريح معيقل. (يونيو 2025). "الدراسات المستقبلية في الفكر العربي: الواقع والتحديات". **المجلة العربية للإدارة**، مجلد 45، عدد 3.

3. عبد الحي، وليد. (2003). "الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية". **مجلة التسامح**، عدد 3.

4. حميد، علي فارس. (2022). "إدارة التوقع والاستشراف في الدراسات الاستراتيجية". **قضايا سياسية**، عدد 68.

5. مبروك، ساحلي. (2014). "مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية في التخطيط". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، مجلد 04، عدد 2.

6. معمر، حامدي. (يناير 2025). "الذكاء الاصطناعي والعلوم السياسية: مجالات التأثير ومخاطر التنفيذ". **مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية**، مجلد 07، عدد 01.

7. منصور، محمد إبراهيم. (أكتوبر 2013). "الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيًا". **المستقبل العربي**، مجلد 36، عدد 416.

8. الجميل، أمنية. (2011). "ماهية الدراسات المستقبلية". **سلسلة أوراق: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية**، عدد 5.

ثالثًا: المقالات المنشورة إلكترونيًا

1. عبده، إبراهيم إسماعيل. (سبتمبر 2009). **العالم العربي وإشكالية الدراسات المستقبلية**. مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام. تم الاسترجاع من: http://www.asbar.com/ar/contact-us

2. صابر، شروق. (2019/02/03). **اتجاهات دراسة النظم السياسية في ضوء أزمة الديمقراطية في الغرب**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترجاع من: https://acpss.ahram.org.eg/News/16842.aspx

3. الشهري، فايز بن عبد الله. (13 فبراير 2023). **الاتجاهات الجديدة في السياسة العالمية**. صحيفة الرياض.

4. المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية. (7 مايو 2025). **كيف تصاعد استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي**. تم الاسترجاع من: https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-959/

5. Al Midfa, Najla. (25 Oct, 2024). artificial-intelligence-in-diplomacy-transforming-global-relations-and-negotiations. تم الاسترجاع من: https://2u.pw/gwYQU